

وفي هذا السياق يسعدني أن أهني مجموعة العمل المالي (فاتف) التي أشرفت على الانتهاء من مراجعة المعايير الدولية الصادرة عنها لضمان مواجهة التحديات المالية الدولية الناشئة كأحد أهم الأسباب. وقد عملت مجموعتنا جنباً إلى جنب في مراجعة المعايير الدولية مع مجموعة العمل المالي.

لقد تشرفت الجزائر في عام ٢٠١١ برئاسة المجموعة، وسعت خلاله للتعاون الكامل، سواء مع باقي الدول الأعضاء أو المراقبين أو سكرتارية المجموعة، بغية تحقيق الأهداف التي أنشئت المجموعة من أجلها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأخيراً أتوجه بخالص الشكر لجميع أفراد فريق العمل بسكرتارية المجموعة على جهودهم وتعاونهم الدؤوب. وأريد التأكيد على دعم الجزائر الكامل لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ونهنيئاً للمملكة العربية السعودية ونتمنى لها التوفيق في توليها رئاسة المجموعة العام القادم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،



عبد النور حيبوش
رئيس المجموعة،

الأخوة والأخوات الكرام،،،

تشرفت الجزائر باستضافة أشغال الاجتماع العام الرابع عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ٢٦ إلى ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١ م بفضلك هيلتون الجزائر وكان ذلك من دواعي السرور والافتخار لنا في الجزائر وبالأخص في خلية معالجة الاستعلام المالي لاحتضان ذلك الحدث الهام ونود أن نشيد بالدور الأساسي الذي أدته مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيه.

هذا الاجتماع هو الاجتماع العام الثاني خلال رئاسة الجزائر للمجموعة في عام ٢٠١١ م. وقد

سخرت الجزائر كل الإمكانيات وجندت كل الطاقات لضمان ظروف نجاح فعاليات ذلك الاجتماع واجتماعات فرق العمل واللجان المنبثقة عن المجموعة بالإضافة إلى المنتدى الرابع لوحدات المعلومات المالية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

فقد تحقق خلال السبع سنوات المنصرمة الكثير من الانجازات وخاصة على صعيد التقييم المشترك، وتطلع سويًا للمزيد منها إذ أنها تحمي منطقتنا من الجريمة وتدفق الأموال غير الشرعية، كما نتطلع سويًا إلى المزيد من التعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية النظيرة.

مشاركات المجموعة (يوليو/ تموز - أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١ م)

• مشاركة المجموعة ممثلة بالرئيس والسكرتارية في الاجتماع العام التاسع عشر لمجموعة إيجمونت، وذلك خلال الفترة من ١١ إلى ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١١ م في يريفان بأرمينيا.

• مشاركة سكرتارية المجموعة واحدى الدول الأعضاء (الجمهورية الإسلامية الموريتانية) في الاجتماع غير الدوري لفريق عمل تمويل الإرهاب وغسل الأموال التابع لمجموعة العمل المالي، وذلك خلال الفترة من ٧ إلى ٩ سبتمبر/ أيلول ٢٠١١ م في باريس بفرنسا.

• مشاركة سكرتارية المجموعة في اجتماع فريق المراجعة الإقليمي التابع لفريق مراجعة التعاون الدولي والمنبثق عن مجموعة العمل المالي وذلك خلال الفترة من ١٤ إلى ١٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠١١ م في باريس بفرنسا.

• مشاركة سكرتارية المجموعة واحدى الدول الأعضاء (الجمهورية اللبنانية) في اجتماع فريق الخبراء (أ) التابع لفريق عمل التقييمات وتطبيق التوصيات بمجموعة العمل المالي وذلك خلال الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠١١ م في روما بإيطاليا.

• مشاركة السكرتير التنفيذي - كمتحدث - في ورشة عمل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للنيابة العامة والقضاة، وذلك خلال الفترة من ٩ إلى ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١ م في الكويت بدولة الكويت.

• مشاركة المجموعة وعدد من الدول الأعضاء في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي والذي عقد بتاريخ ٢٤-٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١ م في باريس بفرنسا.

الاجتماع العام الرابع عشر في الجزائر

هيئة الأمم المتحدة
ومجموعة العمل
الأوروآسيوية
ينضمون إلى
المجموعة...



انعقد في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١ م الاجتماع العام الرابع عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ممثلة في السيد/ عبد النور حيبوش، رئيس مجلس خلية معالجة الاستعلام المالي. حيث تفضل معالي/ كريم جودي، وزير المالية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بافتتاح هذا الاجتماع.

وقد شارك في أعمال الاجتماع العام عدد كبير من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الدول الأعضاء (الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية والسودان والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب واليمن) والدول والجهات المراقبة (السلطة الوطنية الفلسطينية والجمهورية الفرنسية والولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجموعة العمل المالي وصندوق النقد العربي)، بالإضافة إلى مجموعة العمل الأوروآسيوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تشارك للمرة الأولى. ووافق الاجتماع العام الرابع عشر على منح هيئة الأمم المتحدة مقعد مراقب بالمجموعة، الأمر الذي سيعزز التعاون مع أجهزة وكليات الهيئة ويمكنها من المشاركة في نشاطات المجموعة تحت مظلة الهيئة، وبالأخص مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفريق الرصد بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

ومن جانب آخر ستولي المملكة العربية السعودية رئاسة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٢ م ممثلة بسعادة الدكتور عبد الرحمن بن عبد المحسن الخلف، وكيل محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي للشؤون الفنية. وستولي جمهورية السودان ممثلة بسعادة المستشار عصام الدين عبد القادر الزين، وكيل وزارة العدل ورئيس اللجنة الإدارية لمكافحة جرائم غسل الأموال منصب نائب رئيس المجموعة. وستعقد المجموعة الاجتماع العام الخامس عشر خلال شهر مايو/ أيار ٢٠١٢ م في المملكة العربية السعودية.

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)

البريد الإلكتروني: info@menafatf.org الموقع الإلكتروني: www.menafatf.org ص.ب: ١٠٨٨١ المنامة - مملكة البحرين



المنتدى الرابع لوحدة المعلومات المالية في الجزائر

وفي إطار تبادل الخبرات من واقع أفضل الممارسات قدمت كل من وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأردنية ووحدة التحريات المالية السعودية وهيئة التحقيق الخاصة للبنان ووحدة معالجة المعلومات المالية المغربية عروضاً تقديمية عن تجاربهم وخبراتهم في "تعاون الوحدة مع الجهات المحلية".

والجدير بالذكر أن هذا المنتدى يهدف إلى وضع آليات بناء وتعزيز قدرات وحدات المعلومات المالية وتوحيد قنوات الاتصال لدعم وتبادل الخبرات فيما بينها وتحقيق تعاون إقليمي دائم ومستمر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الاجتماع السابع عشر لفريق عمل التقييم المشترك

واعتمد الاجتماع العام الرابع عشر تقرير رئيس فريق عمل التقييم المشترك الذي تضمن ما خلاص إليه الفريق من قرارات وتوصيات كاعتماد ورقة تعزيز عملية المتابعة ودراسة مدى انطباق التوصية الرابعة والثلاثين على الوقف، والجدولين الزمنيين لعملية التقييم المشترك، بالإضافة إلى اعتماد مقترح تشكيل لجنة من الدول الأعضاء لتقييم سياسات المجموعة فيما يتعلق بالتقييم المشترك والذي من شأنه أن يعزز جودة عمليات التقييم في الجولة الثانية.

الاجتماع الثالث عشر لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات

توصيات الفريق الذي كان أبرزها إنجاز مشروع التطبيقات عن الانجاز غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال، والخطة التدريبية للمجموعة عن الأعوام ٢٠١٢م-٢٠١٤م، ومتابعة موقف تنظيم كل من «ندوة جهات الادعاء وأجهزة القضاء، والمؤتمر الإقليمي عن النقل المادي للأموال عبر الحدود: التحديات والاكتشاف والمكافحة»، وورش عمل «نحو حوكمة جيدة لقطاع المنظمات غير الهادفة للربح والالتزام بالتوصية الخاصة الثامنة من توصيات مجموعة العمل المالي»، بالإضافة إلى الاستمرار في التنسيق مع مناهي المساعدات الفنية لتوفير ما تحتاج إليه بعض الدول الأعضاء بالمجموعة من مساعدات فنية لتطوير نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيها.

التقت وحدات المعلومات المالية للدول الأعضاء بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللقاء الرابع لمنتدى وحدات المعلومات المالية والذي عقدته المجموعة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يوم السبت الموافق ٢٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١م.

ويحت المنتدى ضمن جدول أعماله عددا من المواضيع ذات الاهتمام المشترك كتشجيع ومتابعة الانضمام لمجموعة إغمونت لوحدة المعلومات المالية والآليات المقترحة من قبل اللجنة الفرعية لبناء وتعزيز قدرات وحدات المعلومات المالية، بالإضافة إلى وضع آليات للتعاون مع الأجهزة الأخرى التابعة للمجموعة.

نُظِم على هامش الاجتماع العام الرابع عشر، الاجتماع السابع عشر لفريق عمل التقييم المشترك في الجزائر يوم الأحد الموافق ٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١م. ويرأس هذا الفريق جمهورية مصر العربية منذ أن تم تأسيسه في عام ٢٠٠٥م. ويتكون الفريق من بعض الدول الأعضاء وهي (الأردن والإمارات وتونس والجزائر والسعودية والسودان وسوريا والكويت ولبنان ومصر والمغرب واليمن) بالإضافة إلى المراقبين: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العمل المالي «فاتف».

انعقد الاجتماع الثالث عشر لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات على هامش الاجتماع العام الرابع عشر في الجزائر يوم الأحد الموافق ٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١م. ويرأس هذا الفريق دولة الإمارات العربية المتحدة منذ أن تم تأسيسه في عام ٢٠٠٥م، ويتكون هذا الفريق من ثمان دول أعضاء هي (الأردن والإمارات والبحرين والجزائر والسودان ولبنان والمغرب واليمن) بالإضافة إلى المراقبين: السلطة الوطنية الفلسطينية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العمل المالي «فاتف»، والولايات المتحدة الأمريكية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومجموعة أيجمونت.

هذا وقد اعتمد الاجتماع العام الرابع عشر



أن من المقرر أن يستتبع ذلك مرحلة جديدة من العمل تشمل نقاشات حول الآلية التي ستتم فيها عمليات التقييم المشترك، ولعل تزامن هذا الموعد مع قرب انتهاء الجولة الأولى من عمليات التقييم المشترك لمجموعةنا ومع اقتراح المجموعة بمراجعة جميع السياسات الداخلية المرتبطة بعملية التقييم المشترك هو أمر جدير بالاهتمام والدعم. وفي رأيي أن علينا الاستعداد لمرحلة مقبلة قد تكون مختلفة إلى حد ما باختلاف بعض المعايير وزيادة بعض آخر أو الطريقة التي سيتم من خلالها تقييم الالتزام بالمعايير بشكل عام. وما استطيع قوله في هذا الوقت أنه قد يكون هناك تحديا مقبلا على الجميع وأن ذلك التحدي قد يتضاءل أو ينخفض بدرجة معقولة من خلال الاستعداد المبكر والمتابعة الجيدة لتطورات هذا الملف وجعل هذه المسألة من الموضوعات ذات الأولوية التي تبحث ضمن استراتيجيات الدول والسلطات المركزية المختصة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهو ما تؤكد عليه دائما المجموعة.

عادل بن حمد القليش

السكرتير التنفيذي للمجموعة

كما تعودنا في هذا الوقت وبعد انتهاء عام كامل وحافل بالإنجازات تطل عليكم نشرة المجموعة الالكترونية لتطلعكم على آخر الأحداث التي تمت خلال الأشهر الستة الأخيرة من العام. إن ما تقوم به مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من عمليات متابعة للدول التي خضعت لعملية التقييم المشترك اكتسب أهمية كبرى سواء على مستوى الاجتماع العام أو لدى سكرتارية المجموعة خصوصا أنها تعكس الوضع الحالي والقائم لمستوى الالتزام والتطور المحلي لأنظمة مكافحة لدى الدول الأعضاء.

وتساعد عملية متابعة الدول الأعضاء على بقاء الدولة في المسار الصحيح لضمان الإصلاحات المطلوبة ضمن إطار زمني محدد، وكلما كان هناك التزام بخطة العمل الموضوعية من قبل فريق خبراء التقييم المعني كلما كانت فرصة خروج الدول من عملية المتابعة أكبر وفي فترة معقولة. وتكون الدولة حينها أتمت تنفيذ معظم ما أوصى به فريق التقييم نحو الارتقاء بمستوى الالتزام بالمعايير الدولية وتطبيقها تطبيقا دقيقا وفعالاً، وهذا حقيقة ما تصبو إليه المجموعة بصفة عامة لما لذلك من أثر ملموس في مشاركة دول المجموعة الجهود الدولية في مجال مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهناك أمثلة لعدد من الدول على مستوى المنطقة ممن قارب على الالتزام بأغلب التوصيات وخصوصا الرئيسية منها بشكل كامل.

ويسرني أيضاً أن أؤكد أن المجموعة العمل المالي (فاتف) تقوم بعمل على درجة كبيرة من الأهمية والضخامة منذ ما يزيد على العامين في مجال مراجعة التوصيات الأربعين والتسع الخاصة وإدخال تعديلات مهمة على تلك التوصيات وما يتصل بها من مذكرات تفسيرية وأطر عامة، والمتوقع أن يؤدي إلى الاعتماد النهائي لهذه التعديلات خلال الاجتماع العام المقبل لمجموعة العمل المالي (فاتف) في شهر فبراير من العام ٢٠١٢م. كما



فعا ليات قادمة

(يناير/ كانون الثاني = يونيو/ حزيران ٢٠١٢م)

- مارس/ آذار ٢٠١٢م • برنامج تدريبي حول التحليل المنهجي بالتعاون مع البنك الدولي وهيئة التحقيق الخاصة اللبنانية، بالجمهورية اللبنانية.
- مايو/ آيار ٢٠١٢م • المرحلة الثانية من ورشة العمل المشتركة مع البنك الدولي عن "تدريب موظفي سلطات الرقابة على المصارف بشأن الرقابة على الالتزام بتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب".
- أبريل/ نيسان ٢٠١٢م • مؤتمر عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي في الدوحة، بدولة قطر.
- مايو/ آيار ٢٠١٢م • اللقاء الخامس لمنتدى وحدات المعلومات المالية، المملكة العربية السعودية.
- يونيو/ حزيران ٢٠١٢م • ندوة جهات الادعاء وأجهزة القضاء، المملكة العربية السعودية.
- مايو/ آيار ٢٠١٢م • الاجتماع العام الخامس عشر واجتماعي فرق العمل للتقييم المشترك والمساعدات الفنية والتطبيقات، المملكة العربية السعودية.

ورشة "نحو حوكمة جيدة لقطاع المنظمات غير الهادفة للربح" في الأردن

عقدت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأردنية ومفوضية المؤسسات الخيرية بالملكة المتحدة ورشة عمل بعنوان "نحو حوكمة جيدة لقطاع المنظمات غير الهادفة للربح والالتزام بالتوصية الخاصة الثامنة من توصيات مجموعة العمل المالي"، وذلك خلال الفترة من ١٤ إلى ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ في عمان بالملكة الأردنية الهاشمية.

وافتتح ورشة العمل كل من السيد / عادل حمدا القليش، السكرتير التنفيذي للمجموعة والسيدة / دانة تحسين جنبلاط، رئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة الأردنية الهاشمية والسيد/ نايجل تارلنغ، رئيس البرنامج الدولي بمفوضية المؤسسات الخيرية في المملكة المتحدة.

وقد شارك في الورشة نحو ٤٠ خبيراً من الدول الأعضاء، حيث هدفت الورشة إلى رفع الوعي والتعرف على مخاطر استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفهم الأسس الحالية لمراجعة هذا القطاع والوظائف الرقابية واستخدام رقابة أفضل لمكافحة استغلال القطاع بشكل عام.

وتأتي هذه الورشة في مرحلة مهمة نتيجة للانتشار الواسع للمنظمات غير الهادفة للربح في المنطقة مما يحتم على الجهات المختصة الارتقاء بمستوى هذا القطاع وتعزيز الوعي وأساليب الرقابة لدى الجهات المعنية في هذا المجال.



اجتماع مناقشة تقرير "الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال"

استضافت سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمقرها في المنامة بملكة البحرين عدداً من خبراء الدول الأعضاء المختصين في مكافحة غسل الأموال ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وذلك في إطار دراسة المجموعة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وارتباط هذه الجريمة بجريمة غسل الأموال والتي تعتبر واحدة من أكثر الجرائم الأصلية انتشاراً على مستوى العالم.



واستعرض الخبراء خلال اليومين ١٢ و١٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ مخاطر جريمة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال والآثار السلبية المرتبطة بهما. كما ناقش الخبراء عدداً من الحالات العملية التي تبين الطرق والأساليب الحديثة التي يعتمدها ويتبعها مجرمو تجار المخدرات في غسل المتحصلات الناشئة عن عملياتهم وذلك لإضفاء الشرعية على تلك المتحصلات.

وعلى ضوء هذا الاجتماع قامت المجموعة بعرض ومناقشة مسودة التقرير وأتمتته الاجتماع العام الرابع عشر المنعقد في شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ويساعد هذا التقرير على زيادة فهم طبيعة جريمة الاتجار غير المشروع في المخدرات ونطاقها والمخاطر المترتبة عليها. بالإضافة إلى التعرف على أحدث الوسائل المستخدمة في عمليات زراعة وتهريب والاتجار غير المشروع في المخدرات، الأمر الذي سيؤدي إلى تطوير سبل أفضل لدعم جهود الجهات المعنية لمكافحة جرمي الاتجار غير المشروع في المخدرات وغسل الأموال المتحصلة عنها ومساعدتها في القيام بدورها بفعالية أكبر لتتبع المجرمين.

دول المنطقة تدارست في البحرين آخر التعديلات على المعايير الدولية

عقدت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «مينافاتف» خلال الفترة ١١-١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١١ اجتماعاً فنياً لمناقشة آخر التعديلات على المعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فاتف)، وذلك باستضافة مصرف البحرين المركزي في المنامة بملكة البحرين.

وشارك في الاجتماع ٢٠ ممثلاً عن الدول الأعضاء وممثل عن أمانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك لتدارس آخر التعديلات على المعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قامت بها مجموعة العمل المالي (فاتف) مؤخراً.

وتم خلال الاجتماع مناقشة عدد من التوصيات الأربعين والخاصة بالتوسع في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فاتف)، حيث هدف هذا الاجتماع إلى اطلاع الدول الأعضاء برؤية أكثر شمولية على آخر التعديلات التي أدخلت مؤخراً، والتعرف بشكل كبير على أي مسائل حديثة من الممكن أن تخلق تحدياً كبيراً للالتزام الكامل بها مستقبلاً.

مينافاتف في اجتماعات مجموعة العمل المالي في فرنسا

شاركت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاجتماع العام الأول من الدورة الثالثة والعشرين لمجموعة العمل المالي (فاتف) الذي انعقد خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ في باريس بالجمهورية الفرنسية، ممثلة بسكرتارية المجموعة وعدد من الدول الأعضاء وهي تونس والجزائر والسودان ولبنان والمغرب.

وتوصل الاجتماع العام للمجموعة إلى عدد من النتائج كان أبرزها تحديث الوثقتين العامتين كجزء من أعمالها المستمرة لتحديد الدول التي قد تشكل خطراً على النظام المالي الدولي، كما تم نشر تقرير المتابعة لليونان بالإضافة إلى نشر بيان بشأن برنامج ضريبة الامتثال الطوعي في بنغلادش.

وفي إطار آخر التطورات التي تقوم بها مجموعة العمل المالي (فاتف) لمراجعة التعديلات لعدد من التوصيات الأربعين والتوصيات الخاصة بالتوسع في مجموعة تقدمها كجزء من عملها وذلك لضمان استمرارها في توفير إطار شامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والبناء على الخبرة المكتسبة من الجولة الثالثة للتقييم المشترك، لاسيما وجود اتفاق كبير على التعديلات المقترحة لمعايير مجموعة العمل المالي.

وعلى صعيد آخر تلقت المجموعة عدداً كبيراً من الملاحظات في الجولة الثانية من المشاورات مع العموم والتي تم مناقشتها وأخذها بعين الاعتبار. وأن بعض النقاط التي وردت في المشاورات قد تم بالفعل تناولها سابقاً كجزء من مراجعة المعايير. ولقد تم جمع كافة الملاحظات بهدف استشارة القطاع الخاص في التعديلات المقترحة على التوصيات وذلك في اللقاء التشاوري لمجموعة العمل المالي (فاتف) مع القطاع الخاص الذي عقد في شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١.

والجدير بالذكر أن مجموعة العمل المالي (فاتف) ستقوم بعد ذلك بعقد اجتماع عام خاص خلال شهر يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، وذلك لوضع التعديلات الأخيرة بشكل نهائي والتي من المتوقع أن يتم اعتمادها في شهر فبراير/شباط ٢٠١٢.